م.د. سامان صلاح صابر
جامعة طرميان / كلية العلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية
Sabir_samam@yahoo.com

المدخل:

يحتل المعنى مكانة مُثْلَى في كثيرٍ من المباحث المتصلة باللغة ، والمهتمة بها إذ مردُّ هذا الإهتمام أنَّ معنى الأقوال اللغوية هو أساس تخاطب البشر فكلُّ قولٍ يُفيدُ معنىً ، لذا فقد اهتم نحاة العربية بتفسير الألفاظ المفردة، وتوضيح المعنى المراد من الكلام المركب، ولا يعدُّ هذا فضلاً من القول ، فقد وردت في إثباته نصوص مختلفة فإذا قال شخصٌ لآخر : " بي صداعٌ " ، فالمعنى يشمل – فيما يشمل – أنَّ شخصاً ما يصرحُ أنَّه مريضٌ بالصداع – إذا تمكنَّا من معرفة هوية المتكلم فإنَّها تدخل في عناصر المعنى أيضاً – وأنَّه يطلب من المخاطب إغلاق التلفزة أو يطلب منه الذهاب إلى الصيدلية ليأتيه بالدواء ، أو يُعْلِمَهُ أنَّه لن يذهب معه الليلة إلى المسرح ، ويمكن أن يكون من معاني الكلام أنَّ المتكلم لا يحتمل الألم ، وأنَّه كثير الشكوى ، وفي كل الأحوال فإنَّ قيام المخاطب بأيِّ فعلٍ من الأفعال نتيجة للقول لا يدخل ضمن معناه على الرغم أنَّ ذلك الفعل ناتج عن فهمٍ معيِّن للمعنى ، فيمكننا القول إنَّ المعنى عندنا هو المعنى المفسَّر ، وأنَّ المفسَّر هو الأفكار التي تولد في الذهن ، وقد ((كان سيبويه يحرص الحرص كله على أن يصحح المعنى قبل أن يصحح الإعراب ، وعنايته به قبل عنايته باللفظ ، ولو تعارض أقوى الرأيين إعرابا مع المعنى الذي يقتضيه الحال ، رجع إلى الأقوى ما دام المعنى يأتلف به ويطرد معه))[1]، فهاهو – سيبويه – يُخصِّص باباً سمَّاه " باب الإستقامة و الإحالة في الكلام " يطرحُ فيه قضية الدِّلالة طرحاً مباشراً ، إذ يقول : ((فمنه مستقيم حسن ، ومحال مستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وماهو محال كذب))[2]، علماً أنَّه قدَّم هذا التقسيم بعد المزاوجة بين المستوى الدلاليِّ و المستوى النحويِّ فيقول : ((أمَّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس و سآتيك غداً ، وأمَّا المحال فأن تَنْقُض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس ، وأمَّا المستقيم الكذب فقولك : حملتُ الجبلَ ، وشربْتُ ماءَالبحرِ ونحوه ، وأمَّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في

غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت ،وكي زيداً يأتيك ، وأشباه هذا ، وأمَّا الكذب المحال فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس))[3]، فالمعنى إذاً يتبوأ مكانةً عاليةً في التفسير اللغويِّ فهو الوجه الآخر للأحداث اللغوية ، وما تُقدّم الألفاظ إلاّ تعبيراً عنه ، كما أنَّه المسؤول عن كثير من أوجه السلوك التركيبي ، مما جعل " ابن الشّجري " يحله محلاً حسناً فذكره في قائمة الوسائل التي يسلكها النحويّ لتخريج تركيبٍ ما [4] .

ومن أمثلة اهتمام النحاة بالمعنى ما ذكروه من عدم جواز مجيء اسم "كان" وخبرها نكرتين، يقول سيبويه: ((وإذا قلت: "كان رجلٌ ذاهِباً" فليس في هذا شيءٌ تُعْلِمُه كان جَهِلَه، ولو قلت: " كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً" حَسُن، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله. ولو قلت: "كان رجلٌ في قومٍ عاقلا" لم يَحسنْ لأنّه لا يُستنكَر أن يكونَ في الدنيا عاقل، وأن يكونَ من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح))[5].

بينما المبرد يردف قائلاً : ((ألا ترى أنَّك لو قلت: " كان رجل قائماً " ، و" كان إنسان ظريفاً " لم تفد بهذا معنى، لأنَّ هذا ممَّا يَعلم الناس أنَّه قد كان، وأنَّه ممَّا يكون، وإنَّما وُضِعَ الخبرُ للفائدةِ))[6].

والملاحظ أنَّ النحاة تنبَّهوا إلى أنَّ الغرض من الدراسة اللغوية عامَّةً ، و البحث النحويِّ خاصَّةً ، ليس المعنى حسب ، لا بل وضوح المعنى ، و أخوف ما كانوا يخشونه " اللبس " فسمحوا لأنفسهم بخرق القاعدة إذا أُمِنَ اللبسُ ، ومن ذلك إعرابهم كلاً من الفاعل والمفعول بإعراب الآخر كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وفي ذلك يُنشِد ابن مالك :[7]

وَ رَفْعُ مفعولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ نَصْبُ فَاعِلٍ أجِزْهُ و لاَ تَقِسْ

لِذا عُدَّ المعنى ، لاسيِّمَا المستوى الدِّلالي مستوىً ثابتاً يهرعون إليه ، ويصدرون عنه في التفسير النحويِّ و اللغويِّ ، لاسيَّمَا إذا تَخَلَّفَ التفسير على المستوى النحويِّ الخالص[8]، فالمعنى إذن تُسْهِم إلى حدٍّ كبيرٍ في تحديد الوظيفة النحوية ، فضلاً على أنَّ جهله يُؤدِّي إلى خرق قاعدة أساسية في النحو و الفكر العربي وهي قاعدة أمن اللبس ، أي عدم وضوح الدلالة ، ولذلك فإنَّ المعنى وتعددها مرتبط

أشدَّ الإرتباط بالتفسير النحويِّ ، وثمَّة ظواهر سنتناولها في هذا البحث لما لها عَلاقَة بين معطيات المعنى وبناء القاعدة في البحث النحويِّ ، منها :

أولاً : الحمل على المعنى:

اعتمد النحاة كثيرا على المعنى في توجيه كلام العرب، فبعض المواضع لا يصح فيها حمل النص على ظاهره، لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى، والحمل على المعنى من الظواهر المشهورة في التراث اللغويِّ العربيِّ ، وفي الدرس النحوي ، ومحمورها المعنى لذا سُمِّيتْ بهذا الاسم ، وتوضح مدى اهتمام العرب بالمعنى و لايزال ((التنقل من معنى إلى معنى كثيراً في كلامهم))[9]،ومن المشهور أنَّ الألفاظ وُضِعَتْ للدلالة على المعاني ، ويُقصَد بلفظ " الحمل " الذهاب إليه ، أو معه ، وترجيح كفته ، فالحمل على المعنى ترجيح لكفة المعنى ، ولكن الأصل و الأشهر هو أنَّ الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، ولكن قد يبدو لنا في التراكيب النحوية بعض العوارض ، كالحذف أو الإضمار أو الإعتراض أو نحو ذلك ، مما يؤدِّي إلى غموض المعنى أو عدم موافقة التركيب للقواعد النحوية فنصبح أمام مفترق طُرُقٍ : اللفظ ، المعنى ، القاعدة النحوية ، ولكن السبيل للخروج من ذلك الأمر هو أن نؤكِّدَ أنَّ ((حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة))[10].

فالفائدة ، وتمام المعنى ، ووضوحه ، هو الهدف الأسمى في البحث النحوي واللغوي ، لذلك نجد العرب ((إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ))[11]، وفي هذا المقام ونحن نتحدَّث عن ظاهرة الحمل على المعنى يُحَتَّمُ علينا أن نأخُذَ فكرة عن هذه الظاهرة و نُمَثِّلَ لبعض شواهده ، فنقول : إنَّ المقصود بتلك الظاهره في عُرف النحاة هو ((أن يُعْطَى حُكْمُ الشيء ما أشبهه في معناهُ أو في لفظهِ أو فيهما))[12]، أو هو ((حمل لفظ على معنى آخر ، أو تركيب على تركيب آخر ، لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي ، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين ، ويؤمن اللبس معهما))[13].

والملاحظ من التراث اللغويّ للعرب أنَّ هذه الظاهره مألوفٌ لديهم ، فهو أكثر في كلامهم من أن يُحْصى ، مستدلين بقول ابن جني (ت392 هـ) في هذا الصدد إذ يقول : ((رأيت غلبة المعنى للفظ ، وكون اللفظ خادماً للمعنى مشيداً به ، وإنَّما جيء به له ومن أجله ، و أمَّا غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى فأمر مستقر ومذهب غير مستكره))[14]، وتكمن أهمية الحمل على المعنى أيضاً في أنَّه ((وسيلة من وسائل التأويل النحوي لرأب الصدع بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية ، وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي " المعنى " بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة))[15].

ويبدو لهذه الظاهرة صور كثيرة منها ((تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك))[16]، ومن تذكير المؤنث قول الله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾" الأنعام : 78 " ،أي: هذا الشخص أو هذا المرئي[17]، ومن ذلك ((ما حكاه أبو حاتم عن أبي زيد أنه سمع من الأعراب من يقول : إذا قيل : له أين فلانة وهي قريبة ؟: ها هو ذه، قال فأنكرت ذلك عليه فقال: قد سمعته من أكثر من مائة [من] الأعراب، وقال قد سمعت من يفتح الذال فيقول: ها هو ذا، فهذا يكون محمولاً مرة على الشخص، ومرة على المرأة، وإنما المعروف ها هي ذه، والمذكر ها هو ذا))[18].

ومن تأنيث المذكر قول العرب: ذهبت بعض أصابعه، أنث لما كان بعض الأصابع إصبعا[19].

ومن شواهد الحمل على المعنى أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ " الحج : 19 " ، فقوله : (خصمان) هو((في توحيده، فمن ثناه وجمعه حمله على الصفات والأسماء، و"اختصموا" إنَّما جُمع حملاً على المعنى لأنَّ كلَّ خصمٍ فريقٌ فيه أشخاص))[20]، ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ

الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ " الحجرات : 9 " ، إذ يقول العكبري (ت 456 هـ) إنَّ: ((طائفتان فاعل فعل محذوف، و"اقتتلوا" جمع على آحاد الطائفتين، قوله تعالى:﴿ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ " الحجرات : 10 " بالتثنية والجمع، والمعنى مفهوم))[21].

و من شواهد ذلك قول الأعشى :

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنَّما يَضُمُ إلى كشحيه كفا مخضباً

فقال : (مخضباً) ، والموصوف مؤنَّث (كفا) ، لأنَّ الكفَ حملٌ على المعنى (العضو) أو(الساعد)[22] .

وبدا لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ) أنَّ : ((الحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كل"، فإنه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى رد الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، كقولهم: كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم، وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ " مريم : 93 " ، فقال: "آتى" بالإفراد حملا على اللفظ، وقال تعالى:﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ " النمل : 87 " ، فقال: "آتوه" بالجمع حملا على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في "كل" أكثر من الحمل على المعنى في كلا وكلتا))[23].

ويَتَّضِح ممَّا تقدَّم أنَّ سيبويه يرى جواز الحمل على المعنى مع التمام في الكلام ، والنقصان في الشعر ضرورة [24]، ومن شواهد الحمل على المعنى أيضاً قول عبدالله الزعيبي :

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً

والتقدير : حاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه [25]، ومنه قول عبد العزيز بن زرارة الكلابي :

وجدنا الصَّالحين لهم جزاءُ وجنات وعيناً سلسبيلاً

لأنَّ الوجدان مشتملٌ في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى[26] .

والملاحظ في هذا المقام أنَّ شواهد هذه الظاهرة أكثر من أن تحصى ، وهي مبثوثة في ثنايا مصنفات النحاة وكتب النحو ، إلاَّ أنَّ الملفِتْ للنظر أنَّ ثمَّةَ عَلاقَة

عضوية ما بين ظاهرة الحمل على المعنى والتراكيب النحوية ، وهذه العلاقة نابعة من الأثر الذي يقوم به المعنى وذلك للتوفيق بين التراكيب والقاعدة النحوية .

ثانياً:المعنى والإعراب:

للإعراب علاقة وثيقة بالمعنى، وقد أدرك النحاة هذه العلاقة، وتناولوها في مؤلفاتهم، فيرى ثعلب أن ((الإعراب لا يفسد المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب))[27]

ويقول ابن فارس (ت395 هـ) : ((إنَّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنَّ القائل إذا قال : " ما أحسن زيد " ، لم يفرق بين التعجب ، والاستفهام، والذم ، إلَّا بالأعراب))[28].

ويقول أيضاً : ((الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد))[29].

بينما الزجاجي (ت340هـ) له رأيه في هذا الصدد إذ بدا له : ((أنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: " ضربَ زيدٌ عمراً " فدلوا برفع "زيد" على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا : ضرب زيد ، فدلوا أنَّ الفعل ما لم يُسم فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا : هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني))[30].

ويقول أبو البقاء العكبري: ((الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك))[31] .

ممّا مرَّ ذكره نستدل أنَّ الإعراب هو الذي يفرق بين المعاني المختلفة ، وحركات الإعراب " الفتحة والكسرة والضمة والسكون" هي التي تدل على الحالات الإعرابية " الرفع والنصب والجر والجزم".

علماً ابن جني عقد في خصائصه بابا في سمَّاه بـ (تجاذب المعاني والإعراب) قال فيه : ((هذا موضع كان أبو علي – رحمه الله – يعتاده، ويلم كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب))[32].

ويبدو أنَّ ابن جني بيَّن أن المعنى والإعراب قد يتجاذبان الكلام العربي، ويرى أن الأولى تقديم المعنى من ثَمَّ تصحيح الإعراب، مُمثِّلاً لذلك بقوله تعالى :﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ. يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾" الطارق : 8-9"، فمعنى هذا ((إنَّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو "يوم تبلى" وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا منه احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد يرجعه يوم تبلى السرائر ودل "رجعه" على "يرجعه" دلالة المصدر على فعله))[33].

كما عقد بابا في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ونبَّه في هذا الباب على ما يجب إتباعه عند اختلاف المعنى والإعراب، إذ يقول : ((ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت

تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب)) [34].

ويقول الدكتور عبد العزيز أبو عبد الله: " فالإعراب وثيق الصلة بالمعنى من وجهين:

الأول: القراءات المتعددة التي قرئ بها القرآن الكريم، وكان لكل منها توجيه في معاني الآيات التي قرئت بها.

والثاني: وجود أساليب لا يتضح معناها إلا بالإعراب مثل: أعان الصديق صديقه واستشار الرئيس مرؤوسه، وأنقذ الوالد الولد، وهكذا من كل جملة فعلية بنيت على فعل متعد يصح أن يباشره الفعل والمفعول، ولا سبيل إلى التفريق بينهما إلا بالإعراب"[35].

فالإعراب ركن أساسي في فهم المعنى، ولهذا قيل: "إن الإعراب يعطي المتكلم سعة في التعبير وحرية في الكلام، فيقدم ويؤخر من دون لبس إذ يبقى الكلام مفهوما، وذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية،.. وهذا يتضح في العربية فيما لا يتبين فيه إعراب، وليس ثمة قرينة تدل على المعنى الذي يقصد، فلا بد أن تسير على ترتيب معين لا تحيد عنه وذلك نحو: " ضرب موسى عيسى" فلا بد أن تقدم الفاعل على المفعول وإلا التبس الكلام"[36].

والصناعة النحوية يجب أن تخضع للمعاني لا أن تخضع المعاني لها، لأن مقصود المتكلم واحد لا يختلف، وأما وجوه الإعراب فتحمل معاني متعددة، وهو عمل النحوي، ولا ينبغي أن نلزم القائل بأن يقصد ما يريده المعرب [37].

ثالثاً : العامل النحوي:

من العلماء من يميل أحيانا إلى اعتبار المعنى هو العامل مع وجود اللفظ الذي يقوم به المعنى، فيرى أن العامل في الفاعل هو الفاعلية، وفي المفعول المفعولية وهكذا، والأكثرون يرون أن العامل هو اللفظ، وإن كان المعنى هو السبب المباشرللتأثير[38] ، ويبدو أنَّ فكرة العامل استقرت في الفكر النحوي العربي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعاً كبيراً ؛ فتحدثوا عن العامل اللفظي ، والعامل

المعنوي ،والعامل القوي ، والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنّها رائدة في هذا المجال؛ إذ رأوا أن الأصل في العمل هو الفعل ، ولم تسلم هذه الفكرة من النقد قديما وحديثا، ولكنها ظلت مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم ، وتقوم هذه الفكرة على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة، فكل عنصر مؤثر فيما بعد ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثرا هو العلامة الإعرابية، كما تقتضي العلامات الإعرابية مؤثرا هو العامل، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، أمَّا العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير، ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، وعن العلامات الإعرابية بوصفها أثراً للتفاعل القائم بينهما ، فالعامل الموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلم التعبير عن تلك الوظائف فإنَّه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللغة ، ولذلك اهتم النحويون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم.

إذن فالعامل النحوي في نظر النحاة ينقسم على قسمين هما: عامل لفظي وعامل معنوي، وبيّن ابن جني علة تسمية العامل لفظيا أو معنويا، فقال: ((وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـ"مررت بزيد" و"ليت عمرا قائم"، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لقوعه موقع الاسم ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)) [39] ، علما أنَّ النحاة اختلفوا في العامل النحوي، فبعضهم يقر بوجود العامل المعنوي إلى جانب اللفظي مع اختلاف في عدد العوامل المعنوية ، بينما لا يقر بعضهم بالعامل المعنوي، فيعجب من أن يكون العامل تجريدياً، وهو مع ذلك يقدر على إحداث حركات ملموسة، والبعض الآخر لا يرى في التعبير بالعامل اللفظي إلا توسعا في الإطلاق وتنوعا في التعبير[40] ، وقد قسَّم علماء النحو العوامل اللفظية على ثلاثة أقسام هي : الأفعال ، والأسماء" جامدة ومشتقة " ، والأدوات " أي : الحرف "، وهذه العوامل ليست هي مجال الحديث في هذا البحث، وإنَّما الحديث عن العوامل المعنوية لما لها من ارتباط بالمعنى.

وأما العوامل المعنوية فهي التي يظهر أثرها في بعض الكلمات في الجمل من دون أن يكون لها وجود في الكلام، يقول الجرجاني: ((والعامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب))[41] ، ومن يتأمَّل في ألقاب الأعراب الأربعة : الرفع و النصب والجر و الجزم ، يجد أنَّ النحاة لم يضعوها اعتباطاً من غير قصد ، بل وُضِعَتْ لوجود عَلاقةٍ بين معنى اللفظ ومعنى الإصطلاح ، ويبدو أنَّ تقادم الزمن عليها وكثرة تداولها جعل تلك المعاني غير ملحوظة بشكل واضح لدى دارسي العربية وغيرهم ، علماً أنَّ العوامل المعنوية كثيرة سأذكر بعضا منها وهي :

1. رافع المبتدأ:

يرى البصريون أن العامل فيه الابتداء، والابتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية، مثل زيد منطلق، وأهل الكوفة يرفضون هذا العامل ويرون أنهما يترافعان[42].

وحُكي في ذلك((أنه اجتمع أبو عمر الجرميِّ وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: زيد منطلق، لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرميِّ: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء، قال: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره؟ قال له الجرميِّ: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله إذا؟ فقال الجرميِّ: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل. فقال له الجرميِّ: أخبرني عن قولهم: زيد ضربته، لم رفعتم زيدا؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرميِّ: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت زيد منطلق رافعا لصاحبه، فقال الجرميِّ: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق، لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرميِّ: ما معنى العائد، قال

الفراء: المعنى لا يظهر، قال الجرميّ: أظهره؟ قال الفراء: لا يمكن إظهاره، قال الجرميّ: فمثله، قال: لا يتمثل، قال الجرميّ: لقد وقعت فيما فررت منه))[43].

2. رافع الفعل المضارع:

البصريون مجمعون على أنَّ العامل في الفعل المضارع مرتفع بعاملٍ معنويٍّ لوقوعه موقع الأسماء وهي عين العلة التي من أجلها أعرب ، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء ، جاء في الكتاب : ((اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم يُبنى عليه مبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على المبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فأنَّها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي علة دخول الرفع فيها ... فأمَّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقول زيدٌ ذاك ، وأمَّا ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك : زيدٌ يقولُ ذاك ، وأمَّا ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه ، فقولك : مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك))[44]، و نقل الزجاجيّ عن الفراء والكوفيين مذهباً آخرَ في تعليل إعراب الأفعال المضارعة ، وهو ((إنَّها إنَّما أُعْرِبَتْ لأنَّ المعاني المختلفة والأوقات الطويلة قد دخلتها))[45]، ويرون أيضاً أنَّ رافع الفعل المضارع عندهم متجرِّدٌ من الناصب و الجازم ، أو أنَّ معنى المضارعة هو الرافع له ، وهو عامل معنويٌّ أيضاً ، ويرى بعضهم أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغي عملها بوجود ناصب وجازم[46].

وردَّ النحاة هذا المذهب من وجهين أحدهما : إنَّ حرف المضارعة إذا دخل الفعل صار من الفعل نفسه كحرفٍ من حروفه وجزء الشيْ لا يعمل في باقيه ، وهذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام معناه ،والمذهب الآخر : إنَّ الناصب يدخلُ عليه فينصبهُ ، والجازم يجزمه ، وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هي العاملة الرفع لم يُجز أن يدخل عليه عاملٌ آخر ، كما لم يدخل ناصب على جازم ، ولا جازم على ناصب .

ويبدو أنَّ ابن الحاجب (ت 646 هـ) وتبعه الرضي (ت 688 هـ) في شرحه على الكافية أرتضو مذهب الفراء (ت 207 هـ) وحذاق الكوفيين الذي أجمع عليه

النحاة المتأخرون ، يقول الرضي : ((يرفع إذا تجرَّد عن الناصب و الجازم نحو تقوم))[47]،قال ابن الحاجب : ((وهذا تعريف الكوفيين وهو أقرب من تعريف البصريين))[48]، وهو المذهب الذي رجَّحَهُ ابن مالك (ت 672 هـ) بقوله : ((يُرفع المضارع لتعريه عن الناصب و الجازم ، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين))[49]،وجزم به في الألفية ، قائلاً :[50]

أرفع مضارعاً إذا يجرَّد من ناصبٍ و جازمٍ كتسعدُ

واختاره ابن عقيل (ت 769 هـ) في شرحه لألفية ابن مالك بقوله : ((إذا جُرِّدَ الفعل المضارع من عامل النصب و الجزم رُفِع))[51].

وممن اختار هذا المذهب خالد بن عبدالله الأزهري (ت 905 هـ)[52]، وعباس حسن[53]،وأمين علي السيد [54]، وغيرهم .

الملاحظ أنَّ هذا المذهب لسهولته وخلوِّه من النقض وسلامته من الإنتقادات التي وُجِّهت إلى غيره من المذاهب الأخرى هي التي جعلت النحاة المتأخرين يميلون إليه ويرجِّحونه على سائر المذاهب حتى جرى على ألسنة المعربين على اختلاف مستوياتهم يقولون مثلاً في " يقول " فعل مضارع مرفوع بالضمة لتجرده من الناصب والجازم ، وعامل الرفع فيه معنويٌّ .

3. الخلاف:

يرى الكوفيون أن العامل في الظرف الواقع خبرا النصب هو الخلاف نحو: زيد أمامك، لأن الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ، وقد نصب ليخالف جملة زيد قائم لأن القائم هو زيد، والبصريون يرفضون هذا العامل[55].

4. الصرف:

وهذا العامل شبيه بالخلاف، وقال به الكوفيون في الاسم المنصوب بعد واو المعية مثل استوى الماء والخشبة، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف[56].

هذه بعض العوامل المعنوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، فكل فريق منهم متمسك بما يراه صوابا حسب وجهة نظره ، وقد كان ذلك سببا في اتساع هوة الخلاف بينهم.

رابعاً : التضمين:

التضمين من الظواهر التي لَعِبَ المعنى فيها أثراً ملحوظاً ، لِمَا لها علاقة بالمعنى، إذ تشرب الكلمة اللازمة معنى الكلمة المتعدية ، فقد يتعدَّى اللازم أو يلزم المتعدِّي، لذلك يُمَثِّل التضمين دراسة للمعنى لكونها كسراً لقانون اللغة ، فالنظر في المعنى هو الذي يُفَسِّر العلاقات النحوية ، ومن الجدير بالذكر و نحن أمام هذا الطود الشامخ نستتير بقول ابن جني وهو يتحدَّثُ عن هذا المفهوم في التراثنا النحوي : ((أعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرفٍ، والآخرَ بآخرَ فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هالفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه)) [57].

ويقول أيضاً : ((ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها)) [58].

وقد مثل ابن جني لهذه الظاهرة بقوله: ((ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله [59]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أراد: عني، ووجهه أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على" بمعنى "عن"..)) [60].

و من الواضح أنَّ الغرض من التضمين هو ((إعطاء اللفظ مجموع المعنيين وذلك أقوى من إعطاء معنىً واحد)) [61] ، و ظهر لابن هشام أن فائدته أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، ومثَّل لذلك بأسماء الشرط ، والاستفهام [62].

والنحاة مختلفون في التضمين، فحين يرى الكوفيون أن حروف الجر ينوب بعضها مناب البعض الآخر، يرى البصريون أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب بعض.

وفي ذلك يقول ابن هشام: ((قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال "قد" على قولهم "ينوب" وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادَّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف))[63].

ويقول د. عبد العزيز عبده معلقا على المذهبين : ((لا شك أن مذهب الكوفيين سار على الاتساع كدأبهم، فلا غرابة أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي، ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى بالمشترك اللفظي، وهناك سبب آخر يؤيدهم هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر وشاع بين الناطقين به انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى الحقيقة العرفية.. ولكن رأي البصريين أقوى، لأن أصل معنى اللغة الحقيقية والأفعال منها ما تتعلق بها حروف الجر الخاصة، فلا تتجاوزها وبهذا لا ينوب بعضها عن بعض إلا بتحوطات ..))[64].

علماً أنَّ كتب **الخلاف النحوي** تعتمد على المعنى في الترجيح، ففي مسألة التنازع في العمل، الكوفيون يُعملون الأول لسبقه، والبصريون يُعملون الثاني لقربه، ومن أدلة الكوفيين قول امرئ القيس:

فلوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أطلُبْ قليلٌ مِنْ المَالِ

وقد رد البصريون على هذا الشاهد، وأورد أبو البركات الأنباري ردهم هذا بقوله: ((إنَّما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه كفاني قليل ولم أطلب من المال، وهذا متناقض لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض .

والثاني: أنه قال في البيت الذي بعده

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني)) [65].

ومن الشواهد على ظاهرة التضمين في الفعل قوله تعالى: ﴿ ولاَ تعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ " البقرة : 235 " ضُمِّن تعزموا معنى " تنووا " فعُدِّي تعديته، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ " النور : 63 "، أي يخرجون عن أمره، وهو كثير ، ومنها أيضاً قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ﴾ " البقرة : 187 " ، إذ ((أنث لا تقول (رفثت إلى المرأة) و لكن لا تقول : (رفثت بها أو معها) لكنه لما كان (الرفث) هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تُعدِّي (أفضيت) بـ (إلى) كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع (الرفث) إيذاناً و إشعاراً أنَّه بمعناه)) [66] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إبْرَاهِيْمَ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسُهُ ﴾ " البقرة : 130 " ، يَتَّضِحْ لنا أنَّ الفعل (سفه) لازم تضمَّن معنى الفعل (أهلك) المتعدِّي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَقِيْقٌ عَلَيَ أَنْ لاَ أَقُوْلَ عَلَى اللهِ إلاَّ الحَقَّ ﴾ " الأعراف : 105 " فتضمَّنت كلمة (حقيق) معنى الفعل (حريص) ، لإفادة أنَّه محقوقٌ يقول الحقَّ ، وحريص عليه [67].

وممَّا مرَّ ذكره يتبيَّن أنَّ للمعنى أثرٌ رئيس يلعبه في هذه الظاهرة ، فعند وجود عدم التوافق ما بين الألفاظ والتراكيب من جهة ، وبين القواعد النحوية من جهة أخرى ، يقوم المعنى بدور توفيقي بينهما عندما يتضمن اللفظ معنى لفظٍ آخر ينسجم مع القاعدة النحوية ، وبذلك نُؤكِّد أنَّ للتضمين أثرٌ مهم في تفسير التراكيب النحوية

واللغوية التي قد تبدو في ظاهرها ممتنعة ، من خلال بيان ما تتعلق به المعمولات في تلك التراكيب ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَاتَهُ اللهُ مِئَةَ عَامٍ ﴾" البقرة : 259 " فالمتبادر إلى الذهن انتصاب (مئة) بـ (أماته) وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي ، لأنَّ إماته سلب الحياة وهي لا تمتد ، والصواب أن يضمَّن (أماته) معنى (ألبثه) ، فكأنَّه قيل : فألبثه الله بالموت مئة عامٍ ، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض بالتضمين [68] .

==========

هوامش البحث

(1) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: 1/ 306 ، تأليف د. عبد العزيز أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس ، الطبعة الأولى 1391-1982.

(2)الكتاب لسيبويه: 1/ 25 – 26 ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1408 ه- 1988م.

(3) الكتاب : 1 / 25 – 26 .

(4) الإعراب بين الشكل والنسبة لمحمد عبد السلام شرف الدين :68، دار مرجان للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1، 1984.

(5)الكتاب سيبويه: 54/1.

(6) المقتضب للمبرد:88/4، تح عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1399 – 1979.

(7) ينظر:شرح الكافية : 2 / 213.

(8) ينظر : نظرية النحوالعربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث لنهاد موسى :73 ،دار البشائر ، الأردن ط2.

(9) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري:2 / 115 ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف.

(10) المصدر نفسه : 1 / 10 .

(11) الخصائص لابن جني :411/2، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

(12) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصاري : 2 / 674.

(13) الحمل على المعنى :لأشرف مبروك : 6 ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

(14) الخصائص : 1 / 237.

(15) النحو والدلالة ،للدكتور محمد حماسة عبداللطيف:155.

(16) الخصائص : 2 /412 .

(17) ينظر : الحمل على المعنى : 6 .

(18)العدد في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده :53 ، تح عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط 1، 1413 ه – 1993م .

(19)الخصائص : 2 / 415 .

(20)التبيان في إعراب القرآن 937/2 .

(21) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات 240/2 .

(22)ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 776 .

(23)الإنصاف في مسائل الخلاف 448/2.

(24)ينظر : الكتاب : 1 / 285 .

(25) ينظر : الخصائص : 2 / 431 .

(26)ينظر : الكتاب : 1 / 288 .

(27)ينظر: قوله في طبقات النحويين واللغويين : 131.

(28)الصاحبي في فقه اللغة : 65، ولعله يقصد بالذم: النفي.

(29)المصدر نفسه : 75.

(30) الإيضاح في علل النحو ،لأبي القاسم الزجاجي: 69، تح دكتور مازن مبارك ، نشر دار النفائس ، بيروت ، ط3، 1399 ه-1979 م.

(31) مسائل خلافية في النحو : 93.

(32)الخصائص : 3 / 255 .

(33) المصدر نفسه : 3 / 256 .

(34) المصدر نفسه : 1 / 283 .

(35) المعنى والإعراب :1 / 25.

(36) الجملة العربية والمعنى : 47.

(37) المعنى والإعراب1 :/ 313.

(38) المصدر نفسه : 1/ 30.

(39)الخصائص 109/1.
(40) ينظر:نظرية العامل في النحو العربي للدكتور مصطفى بن حمزة:172 ، مطابع النجاح، الدار البيضاء،ط1425،1-2004.
(41)التعريفات : 189.
(42) ينظر كتاب سيبويه 126/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 47/1، وشرح ابن يعيش على المفصل 84/7.
(43)الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 49 .
(44)الكتاب : 1 / 409 – 410 .
(45)الإيضاح في علل النحو : 80 .
(46)ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 129/4.
(47)شرح الكافية في النحو للرضي الدين الاسترابادي:231/2 .
(48)شرح الوافية لنظم الكافية لابن حاجب :343 ،تح:د.موسى بناي العليلي،مطبعة الآداب،نجف،1400ه-1980م .
(49)شرح الكافية الشافية :لابن مالك :1519/30-1520 .
(50)شرح ألفية أبن مالك لابن الناظم (ت689ه): 260 ،بدرالدين بن جمال الدين محمد بن مالك، منشورات ناصر خسرو،بيروت ، لبنان ، د . ت .
(51) المصدر نفسه : 260 – 261 .
(52)ينظر: شرح التصريح : 2 / 229 .
(53)ينظر : النحو الوافي : 277 .
(54) ينظر : في علم النحو : 191 .
(55)ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :245/1.
(56) قال الفراء في معاني القرآن : 33/1: " وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف،... أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف..".
(57)الخصائص 308/2.
(58)الخصائص : 310/2.
(59)البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، ومن شواهد الأزهية : 277، والشاهد:" رضيت علي"، وبين ابن جني وجه الاستشهاد .
(60)الخصائص 310/2 .
(61)الأشباه والنظائر : 1 / 13 .
(62)ينظر : مغني اللبيب 687/1.
(63)مغني اللبيب : 755/2 .
(64)المعنى و الإعراب : 454/1 .
(65)ينظر : البيت من الطويل، وفي ديوانه : 39، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1994.
(66)الإنصاف في مسائل الخلاف : 93/1 .
(67)الخصائص : 2 / 308 .
(68)ينظر : مغني اللبيب : 2 / 530 .

مصادر البحث ومراجعه

*القرآن الكريم .
* الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية 1401-1981.
* الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى 1420-1999.
* الإعراب بين الشكل والنسبة لمحمد عبد السلام شرف الدين ، دار مرجان للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1 ،1984.
* إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، تحقيق إبراهيم عوض، المكتبة العلمية، باكستان.
* الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف.
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة 1416 - 1995.
* الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة 1406-1986.
* التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق على محمد البجاوي، دار النشر عيسى البابي الحلبي.
* التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
* التعريفات، للجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1418-1998.
* الجملة العربية والمعنى، للدكتور.فاضل السامرائي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1428-2007.
* الحمل على المعنى : أشرف مبروك ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم .
* الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
* شرح الألفية، لابن الناظم، عني به محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت 1312.
* شرح ديوان امرئ القيس، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1994.
* شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور.يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس 1398- 1978.
* شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور.عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.

* شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
*شرح الوافية نظم الكافية : ابن الحاجب النحوي ، تح : د . موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف ، 1400 ه – 1980 م .
* الصاحبي في فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس، تحقيق الدكتور. عمر الطباع، مكتبة المعارف ، بيروت، الطبعة الأولى، 1414-1993.
* طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، 1373، 1954.
* العدد في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيدة النحوي اللغوي، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى ، 1413-1993.
* كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1408 - 1988.
* في علم النحو : د . أمين علي السيد ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1976 م.
* مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1412-1992.
* معاني القرآن، للفراء، الجزء الأول: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني: محمد علي النجار، والجزء الثالث: الدكتور.عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، نشر دار السرور، بيروت- لبنان.
* المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، للدكتور. عبد العزيز أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس ، الطبعة الأولى 1391-1982.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية 1992.
* المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية 1399 – 1979.
* النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة : الأستاذ عباس حسن ، طبع و نشر دار المعارف ، ط 3 ، 1974 م .
*النحو و الدلالة للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف .
* نظرية العامل في النحو العربي، للدكتور. مصطفى بن حمزة، مطابع النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1425-2004.
* نظرية النحوالعربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث لنهاد موسى :،دار البشائر ، الأردن ط2.